عضو الكنيست غيؤلاه كوهين لممارستها التحريض الداخلي، وقال: «يوجد بيننا أمثال هؤلاء الذين لا يعرفون احترام الوحدة الوطنية في أوقات المآسي. وهم يفضّلون التحريض والكراهية الداخلية، بكل ثمن، فقط من اجل ان لا يكون هناك سلام» (**معاريف**، ١٩٩٠/٢/٧).

مسؤولية الهجوم

تمحورت الاتهامات الاسرائيلية في تحديد المسؤولية عن عملية الهجوم على الباص حول أطراف مصرية، وفلسطينية، تنتمي الى التيارات الاسلامية الأصولية. ولم يخل الأمر، كذلك، من انتهاز الفرصة للغمز من قناة م.ت.ف. وتوجيه اصابع الاتهام اليها، على الرغم من تأكيدات مصادر اسرائيلية بارزة ان المنظمة لم تلعب أي دور في الارشاد، أو التوجيه والتخطيط للعملية. فالهجوم على باص السياح، كان الرابع في سلسلة هجومات تمّت ضد اسرائيليين على الاراضي المصرية. وكانت مجموعات مصرية مختلفة تبنّت الهجمات السابقة لعملية الباص الاخيرة. ولا توجد لدى الاسرائيليين دلائل تؤكد اتهاماتهم لـ م.ت.ف. سوى بيان أُصدر من «منظمة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس»، وأقوال نسبت الى مصادر وزارة الداخلية المصرية، أشارت الى ان منفّذي العملية كانوا يتحدثون بلهجة غير مصرية (دان افيدان، **دافار**، ١٩٩٠/٢/٦).

وقد ربط بعض الاسرائيليين ظروف حدوث العملية في تصاعد نشاط التيارات الاسلامية في مصر، والصراع الجاري بين هذه التيارات وسلطات الامن المصرية، حيث كانت وقعت صدامات دامية قبل اسبوع فقط من وقوع عملية الباص، بين قوات الامن المصرية والمسلمين المتطرفين، اعتقل، على أثرها، احد زعماء المتطرفين، «ويحتمل جداً، ان حادث المسّ بالباص الاسرائيلي ما هو الّا انتقام لذلك. ويحتمل، أيضاً، ان العملية هي نتيجة تنسيق مشترك بين متطرفين فلسطينيين، الذين عزّزوا كثيراً من علاقاتهم مع الاخوان المسلمين في مصر، وبين منظمات متطرّفة أخرى في الدولة تلك» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٢/٥).

ومع ان معلومات مؤكدة لم تصدرها السلطات المصرية عن نتيجة التحقيقات التي أجرتها بشأن الحادث، وحدّدت فيها هوية المخططين والمنفّذين للعملية، الّا ان أوساطاً اسرائيلية مسؤولة ركّزت، عن قصد، على توجيه الاتهام الى م.ت.ف. وتحميل المنظمة مسؤولية التخطيط والاشراف على عملية الباص. واستندت تلك الاوساط في ادعاءاتها الى حقيقة وجود بعض مكاتب م.ت.ف. في القاهرة، والى وجود بعض المبعدين الفلسطينيين من المناطق المحتلة على الاراضي المصرية، وهو الامر الذي استند اليه الوزير السابق، شارون، لكي يوظّفه في الصراع الداخلي في الليكود، حتى يحرج رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي أظهر «بعض» اللين بشأن مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني لمباحثات القاهرة.

الى هذا، كشفت مصادر صحفية اسرائيلية عن انه، في خلال جلسة الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧، قُدّم تقرير استخباري مفاده ان م.ت.ف. لم تكن هي المسؤولة عن العملية. وأضافت المصادر عينها، ان نقاشاً حادّاً أُجري بين الوزير غاد يعقوبي (معراخ) والوزير شارون (ليكود) حول مسؤولية، أم عدم مسؤولية، م.ت.ف. عن العملية أكد الحقيقة تلك. فبينما أصرّ شارون على مسؤولية المنظمة، كنتيجة من ارتباط منظمة الجهاد الاسلامي، عملياً، بـ م.ت.ف. فقد نفى الوزير يعقوبي مسؤولية المنظمة، استناداً الى معلومات المصادر الامنية، التي أكدت عدم وجود ما يثبت مشاركة م.ت.ف. في التخطيط، أو في الاشراف على الهجوم على باص السيّاح الاسرائيليين (**دافار**، ١٩٩٠/٢/٩).

وعلى الرغم من تقارير الجهات الامنية تلك، فقد طلبت وزارة الخارجية الاسرائيلية من سفارة اسرائيل في واشنطن «تجنيد اعضاء الكونغرس الاميركي ضد م.ت.ف.». وحسب ما أوردته المصادر الاسرائيلية، فان السفير الاسرائيلي، في واشنطن، تلقّى تعليمات من مسؤوليه، للعمل لدى البيت الابيض «لاقناع الاميركيين بأن م.ت.ف. تواصل العمل ضد أهداف في اسرائيل، وخارجها، وان ذلك يتناقض مع التعهّدات التي قطعتها المنظمة على نفسها بنبذ الارهاب؛ وهي التعهّدات التي بدأت الادارة الاميركية، في أعقابها، بالحوار مع المنظمة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٢/٧).